

فرض نظام الدولار على الاقتصاد العالمي – الأسباب والآثار

الباحثون:

الطالب/ أحمد ديابي **Ahmadou Diane**

قسم الشريعة والإدارة، كلية الأكاديمية للدراسات الإسلامية، جامعة مالايا

**Department of Syariah and Management, Academy of Islamic
Studies, University of Malaya**

تحت الإشراف:

الأستاذ المساعد الدكتور/ أحمد سفيان بن جيبى عبد الله **Ahmad Sufian Bin Che**

Abdullah

قسم الشريعة والإدارة، كلية الأكاديمية للدراسات الإسلامية، جامعة مالايا

**Department of Syariah and Management, Academy of Islamic
Studies, University of Malaya**

الأستاذ المساعد الدكتور/ قمر الزمان بن نور الدين **Kamaruzaman Bin Nordin**

قسم الشريعة والإدارة، كلية الأكاديمية للدراسات الإسلامية، جامعة مالايا

**Department of Syariah and Management, Academy of Islamic
Studies, University of Malaya**

ملخص البحث:

وجود بعض الغموض في كيفية اعتماد نظام الدولار الأمريكي، وتغيير النظام النقدي أي: طريقة إصدار العملات المحلية (هل قاعدة العملة المحلية قاعدة ورقية أو سندات دين أو غير ذلك) وذلك لكثرة الأسباب المذكورة حول هذا الأمر يعتبر من الدواعي التي أدت إلى القيام بهذه الدراسة، وما قد يترتب على ذلك الاعتماد من فرض ضرائب غير مباشرة على المواطنين والحكومات، ومن تبعية اقتصادية أو سياسية نتيجة لاعتماد بعض القواعد النقدية، ويهدف البحث إلى اختصار تلك الأسباب واستنتاج أهمها، كما يهدف إلى التعرف على أهم الآثار المترتبة على نظام الدولار الأمريكي، بعد إجراء مسح تاريخي على النظام النقدي المعاصر، مستخدمًا المنهج الوصفي في تحليل البيانات. أثبتت الدراسة أن أهم أسباب اعتماد نظام الدولار الأمريكي هي قرارات مؤتمر برتون وودز (Bretton Woods Agreement Forex Markets)، وخاصة قرار ربط العملات بالدولار الأمريكي، في حين أن أهم نتائج هذا الاعتماد هو تفرد الدولار الأمريكي أداة للتسويات الدولية، كما أثبتت أن إصدار العملات إذا لم يستند إلى نشاط اقتصادي حقيقي كتغطية نقدية، كأن تصدر العملة المحلية بناء على سندات ديون فإن الإصدارات الجديدة تعتبر ضرائب غير مباشرة يدفعها الشعب، وأن الاحتياطات الأجنبية تكون بمثابة قاعدة للعملات عند أية محاولة لاستقرار وتثبيت سعر العملة والصرف عن طريق تلك الاحتياطات.

وأكدت على أن اعتماد عملات أجنبية كأدوات للاحتياطات والتسويات الدولية والوفاء بالذمم، يجعلها وسيلة من وسائل الضغط على الحكومات والتدخل في شئونها الداخلية ما يعني تبعية اقتصادية وسياسية، وأن النظام النقدي المهيمن على الساحة الدولية هو نظام الدولار الذي كان من نتاج مؤتمر (بريتون وودز) نظرًا للدور الذي يؤديه الدولار الأمريكي.

الكلمات الافتتاحية: النظام النقدي، الاحتياطات، الضرائب، التبعية.

Imposing US-Dollar on International Economic –Reasonsand

Outcomes

Abstract

This work is briefly studying dollar-monetary system: the reasons created it and its outcomes produced, with the intention to summarize and simplify the huge mentioned reasons and outcomes, as well as studying how it is internationally operating; and internal consequence of that operation. Therefore, it is worthily to find out those reasons and outcomes through critical and descriptive approach. However, it is identified that the decisions produced by Conference of Bretton Woods are the major elements of imposing dollar-monetary system, especially the decisions related to combining other currencies to USD, and it is discovered that the major impact of that combination is imposing USD as international settlements tool. Moreover, it has been found that the issuance of national currency without achieving really economic growth is reflecting hidden tax imposed on the people in some cases, such as issuing of national currency based on securitizes and bonds or with nothing. Furthermore, it has been found that using foreign reserves as tool of money value and foreign exchange rate stability results controlling other economies, and giving the fiat money the power of money standard, due to the produced impact internally and externally. Finally, it has been highlighted that utilizing fiat money as international reserves and settlements –the current adopted monetary system by the conference of Briton Woods– may affect internal policies economically and politically. To conclude, in regards to its influence on international trades and transactions, the USD become globally dominating currency.

Keywords: Monetary System, Reserves, Taxes, Depending.

مقدمة:

تعتبر ندرة الوعي من الوسائل الناعمة التي تم استخدامها لتوجيه النظام النقدي في اتجاه محدد، والتي تعني تجهيل الشعوب وحجب المعلومات المالية الحقيقية عنهم؛ فالغالبية العظمى من الشعب ليس لديهم معلومات كافية عن كيفية إصدار عملتهم، وأن عرض النقد (١) يعد بمثابة دين على الجهاز المصرفي أو الجهة التي تتولى عملية الإصدار، فهو يمثل التزاما عليه وحقا لحائزيه بالتصرف المطلق في المبالغ التي بحوزتهم.

وقد يكون الجهل بالجهة المصدرة، كحالة الولايات المتحدة الأمريكية فبدلا من وزارة الخزانة يقوم بنك الاحتياط الفدرالي Federal Reserve Bank بطباعة الدولار، وهذا الإجراء غير قانوني ولا دستوري؛ لأنه بنك خاص لا يتبع الحكومة (٢). فيقوم بنك الاحتياط الفدرالي Federal Reserve Bank بطباعة الدولار، ثم يقرضه الحكومة بالفوائد، والحكومة لكي تقوم بسداد هذه الأموال التي تمثل دينًا قوميًا تقوم بفرض الضرائب على المواطنين، والشعب يجهلون هذه الحقيقة بفضل إعلامهم الموجه.

يقول "هنري فورد (١٨٦٣-١٩٤٧) (٣)": جيد أن الشعب لا يفهمون النظام البنكي والنقدي، وإلا سيقومون بثورة قبل غد (٤). ويقول "لويس ماك فدين (٥)": قام بنك الاحتياط الفدرالي Federal Reserve Bank بكل الجهود لصرف الناس عن فهم قوته، والحقيقة أنه هو الذي يسيطر على الحكومة، بل كل شيء حتى البرلمان الأمريكي وعلاقة أمريكا الدولية (٦).

(١) عبارة عن مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة.

(٢) Song Hongbing (٢٠٠٧), *Currency Wars (货币战)*, Changjiang Literature Press, pp ٣٨-٤٠.

(٣) صاحب جريدة "ديربورن إنديبننت" ومؤلف الكتاب: **اليهودي العالمي**، ومؤسس شركة فورد لصناعة السيارات.

(٤) Peter Joseph (٢٠١١), Documentary titled: International monetary system – *new economic slavery*, (published on: www.tubeid.co > Education).

(٥) مدير اللجنة المخولة للبنوك والعملة.

(٦) Peter Joseph (٢٠١١), Documentary titled: International monetary system –

وجاء هذا التجهيل أيضًا عن طريقة تفسير بعض النظريات النقدية والاقتصادية واعتماد التحليل الرياضي المبني على لغة الأرقام والرياضيات -التي تعتبر لغة معقدة- في تفسير الظواهر المتعلقة بالنظام النقدي الذي يجهله غالبية المواطنين بدلا من استخدام لغة التحليل البسيط التي تكون في متناول الجميع، فأصبح وسيلة لتجهيل الشعوب عن حقيقة النظام النقدي الحالي.

وأيضًا طريقة إقامة علاقات اقتصادية شبه وهمية بين ظواهر اقتصادية معينة وإهمال علاقات اقتصادية حقيقية مثلًا العلاقة بين التضخم وهذه النظريات "سياسة سعر الفائدة صفر" أو "التيسير الكمي" أو "التسهيل الائتماني" أو "التوجيه الآجل" أو "معدلات الفائدة السلبية على الودائع" أو "التدخل غير المعقم في سوق الصرف الأجنبي"، وكذلك النظريات النقدية التي تفسر كيفية خلق النقود الورقية ونظرية كمية النقود التي تؤثر بطريقة مباشرة على المستوى العام للأسعار.

وكذلك إبعاد جوهر الموضوع المتعلق بالمال عن دائرة تناول الإعلام؛ لأن أغلب تلك المؤسسات تابعة لصناع الأحداث فلا يرى الشعب إلا ما يريدون.

والنظام النقدي الحالي مصمم لفرض العبودية المالية الكاملة وسرقة أموال البشرية على نطاق واسع، واستعباد كثير من البشر واستغلالهم للتحكم على العالم بأسره لصالح فئة قليلة بطريقة قانونية، وتوسع القبول العام للنقود الإلكترونية على النقود الورقية وسيلة من وسائل خلق الأزمات التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف المنشود

إشكال البحث:

يكمن إشكال البحث في وجود بعض الغموض في كيفية اعتماد نظام الدولار الأمريكي وتغيير النظام النقدي أي: طريقة إصدار العملات المحلية(هل قاعدة العملة المحلية

قاعدة ورقية أو سندات دين أو غير ذلك) وذلك لكثرة الأسباب المذكورة، وما قد يترتب على ذلك من فرض ضرائب غير مباشرة على المواطنين نتيجة لاعتماد بعض القواعد النقدية، وكذلك وسائل تسويات الحكومات لالتزاماتها الخارجية وتبادلها الخارجي (هل تتمثل أداة التسوية الخارجية في التعامل بالعملات الأجنبية أو أدوات أخرى)، وما قد يترتب على ذلك من تبعية اقتصادية أو سياسية.

إذن إن هذه الدراسة عبارة عن تلخيص للأسباب التي أدت اعتماد نظام الدولار الأمريكي والنتائج التي أوجدها.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

١. التعرف على نظام الدولار الأمريكي، والأسباب التي أدت إلى اعتماده.
٢. التعرف على الآثار المترتبة على نظام الدولار الأمريكي.
٣. الوقوف على أهم أدوات التسويات الدولية والظروف التي أنتجها كجزء من مكونات نظام الدولار الأمريكي.
٤. الوقوف على الآثار الناجمة عن أهم أدوات التسويات الدولية.

أسئلة البحث:

١. ما هو نظام الدولار الأمريكي، وما هي الأسباب التي أنتجها؟
٢. ما هي الآثار المترتبة على نظام الدولار الأمريكي؟
٣. ما هي أهم أدوات التسويات الدولية، وما هي ظروفها المنتجة كجزء من مكونات نظام الدولار الأمريكي؟
٤. ما هي الآثار الناجمة عن استخدام أهم أدوات التسويات الدولية؟

أهمية البحث:

١. تصحيح الوعي حول أساليب وطرق إصدار العملات المحلية والنتائج المترتبة على ذلك.

-
-
٢. التنبيه على خطورة الضرائب غير المباشرة التي تفرضها بعض الأنظمة النقدية.
 ٣. إبراز الآثار الداخلية التي يؤديها اعتماد عملة خارجية في التسويات الخارجية.
 ٤. إبراز الدور الذي يلعبه الدولار الأمريكي على الصعيد العالمي.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على فرضية وجود علاقة اقتصادية بين أدوات التسويات الدولية والظواهر الاقتصادية التي تحدث على الصعيد العالمي، وأن لتلك الظواهر آثارًا داخلية على الاقتصاد المحلي.

منهج وأدوات البحث:

بعد إجراء مسح تاريخي لتسلسل أحداث النظام النقدي المعاصر، استخدم الباحث المنهج الوصفي في تحليل البيانات بغية الوصول إلى أهداف البحث والإجابة على أسئلته، وذلك من خلال توصيف الظواهر الاقتصادية المختلفة، وربطها ببعض الأدوات الاقتصادية، اعتمادًا على العلاقة الاقتصادية الموجودة بين تلك الظواهر.

حدود البحث:

من حيث المتغير المستقل البحث يقتصر على نظام الدولار أو النظام الورقي دون أن يتطرق إلى الأنظمة النقدية السابقة. وأما من حيث المتغير التابع فإن البحث يقتصر على تناول على الآثار الاقتصادية فقط دون غيرها من الآثار.

الدراسات السابقة:

الضوابط الاقتصادية للإصدار النقدي بين النظام الإسلامي والنظام الرأسمالي - دراسة مقارنة، أنور محمد أيمن السباعي (٢٠١٤).

هذا البحث تناول الضوابط الاقتصادية لإصدار العملة الورقية في النظامين: الإسلامي والرأسمالي، وتوصل إلى أن أهم ضابطين: ضابط يتعلق بالجهة المصدرة وآخر متعلق بالقاعدة التي تصدر النقود تحتها، مع وجوب التفرقة بين النقود المتداولة وبين قاعدة

العملات، واستعرض في هذا المسلك التفرقة التي حصلت في الإسلام بين النقود الاصطلاحية وبين قاعدة النقود من خلال اعتبار قاعدة الذهب القاعدة المعبرة شرعاً لثبات قيمته النقدية عبر العصور، وتدعم هذا الاعتبار المصلحة الاقتصادية والسياسية.

كما أن الدراسة تناولت الأسباب التي أدت إلى تغيير قاعدة الذهب بقاعدة ورقية وإحلالها محلها كوجود بعض الانتقادات الموجهة إلى قاعدة الذهب، وفي مجمل هذه الأسباب رجحت الدراسة الأسباب العقدية - الأيدولوجية - والسياسية، ونوهت إلى وجود دعوات على المستوى العالمي حالياً بعودة قاعدة الذهب.

وفيما يتعلق بالآثار التي تخلفها النقود الورقية فقد استرجعت الدراسة العوامل المغذية للتضخم إلى عاملين رئيسيين هما: طباعة العملة الورقية الملزمة والأوراق الائتمانية التي تصدرها البنوك التجارية.

يلاحظ أن الدراسة أهملت استجابة النقود الورقية متمثلة في الدولار الأمريكي كقاعدة العملات أحياناً للتغير وتفاعلها مع المتغيرات الاقتصادية الذي ينعكس سلباً على اقتصاديات الدول من حيث عدم وجود استقرار مالي فيها، وأهملت أيضاً العلاقة الطردية التي بين اعتماد النقود الورقية كمقياس للقيمة وبين المخاطر التي يواجهها الاقتصاد المحلي.

كيف اعتلى الدولار عرش العملات؟ مُجد طارق (٢٠٠٩):

ناقشت الدراسة بؤادر إنتاج النظام النقدي الدولي وحيثياته، والآثار التي أدى النظام النقدي الحديث إلى ظهورها كسياسة التسعير والمحافظة على أسعار العملات عن طريق الاحتفاظ بكميات محددة من الرصيد الأجنبي، إضافة إلى هذا المهام المنوطة بالاحتياطات الأجنبية فإنها تستخدم كوسيلة لتسديد الديون الخارجية والوفاء بالتزامات بأطراف مختلفة. لكن الدراسة لم تتطرق إلى مناقشة تبعيات استخدام عملات خارجية على الاقتصاد القومي وكذلك تغطية إصدار العملات بديون.

آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، السعيد عناني

(٢٠٠٦):

هذه الدراسة تناولت التغيرات النقدية الطارئة على الاقتصاد المحلي من خلال تحديد المفاهيم والنظم النقدية، وتناولت الجهود الفكرية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة مع الوقوف على أهم المحطات التاريخية لتوضيح أهم الترتيبات والتطورات التي مرت بها النظم النقدية، وتعرضت أيضاً لأنواع عديدة لقاعدة العملات: كقاعدة السبائك الذهبية والمسكوكات الذهبية وغيرها من القواعد.

ودرست التقلبات التي تحدث للعملة المحلية وأثر ذلك على التجارة الخارجية والمديونية وعلى ميزان المدفوعات دون أن تتعرض للسبب الذي يكمن وراء هذه التقلبات، وهو قابلية النقود الورقية للطباعة دون أن تستند إلى نشاط اقتصادي حقيقي التي تؤدي إلى عدم استقرار المستوى العام للأسعار، وهذا بدوره يؤدي إلى فقدان العملات الورقية قوتها الشرائية، وكذلك أثر هذه التغيرات على المتغيرات الأخرى.

وسيقوم هذا البحث بدراسة هذه الثغرة على وجه التفصيل في ضوء العلاقة بين التغيرات النقدية التي تحدث على الصعيد المحلي والعوامل النقدية.

ويتكون البحث من مبحثين وعدة مطالب مندرجة تحت كل مبحث، وهي

كالآتي:

المبحث الأول: التخطيط لتغيير النظام النقدي وفرض نظام الدولار الأمريكي.

المطلب الأول: وضع الخطة.

المطلب الثاني: تنفيذ الخطة.

الفرع الأول: ربط الدولار بالذهب وربط بقية العملات بالدولار.

الفرع الثاني: فصل الدولار عن الذهب.

المبحث الثاني: نتائج فرض نظام الدولار.

المطلب الأول: أداة التسويات الدولية.

المطلب الثاني: التبعية والسيطرة على الدول.

المطلب الثالث: نظام سعر الصرف العالمي.

المطلب الرابع: إنشاء مؤسسات مالية متحركة على الدول.

المطلب الخامس: فرض ضرائب غير مباشرة.

الخاتمة: النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع.

المبحث الأول: التخطيط لتغيير النظام النقدي وفرض نظام الدولار الأمريكي

يقصد بالنظام النقدي مجموعة القواعد والإجراءات التي تحكم خلق النقود وإعدامها في مجتمع معين، أي: ضبط إصدار وسحب النقد الأساسي أو إنهاء وإلغاء النقود المستعملة من التداول، أو أن النظام النقدي عبارة عن مجموعة من القواعد الخاصة بالوحدات النقدية التي تتخذ أساسًا لتقدير قيم السلع والخدمات ومبادلتها وفي إيفاء الديون^(١). إذن النظام النقدي عبارة عن تعيين وحدة التحاسب النقدية، غير أن أهم ما يميز نظامًا نقديًا عن نظام نقدي آخر هي تلك القواعد التي يتضمنها هذا التعريف الضيق للقاعدة والتي تتمشى في تعيين وحدة التحاسب النقدية وتعريفها بالنسبة لسلعة معينة، أو بالنسبة لعملة أجنبية، أو بالنسبة لنفسها^(٢).

وقد يشمل النظام النقدي النقود ذات السيولة الكاملة High Powered money والعملة القانونية المتداولة لدى الجمهور والوسائل النقدية من طرف البنوك التجارية، وودائع القطاع الخاص والبنوك التجارية عند البنك المركزي.

المطلب الأول: وضع الخطة

تتمثل الخطة في مؤتمر برتون وودز (Bretton Woods Agreement Forex Markets)

عقد مؤتمر برتون وودز (Bretton Woods Agreement Forex Markets)

يتم تناول فرض نظام الدولار على ضوء دراسة أحداث ومخرجات مؤتمر برتون وودز (Bretton Woods Agreement Forex Markets) لأن هذا المؤتمر من أبرز الأحداث التي أنتجت هذا النظام النقدي الدولي. فبعدما تأكدت دول الحلفاء^(٣) من الانتصار على دول المحور^(١) في الحرب العالمية

(١) العبيدي، عمر محمود، النقود والبنوك، ص ١٩.

(٢) رزق، ميراندا زغلول، النقود والبنوك، ص ٧٤.

(٣) الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا.

الثانية، أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تؤسس نظامًا نقديًا دوليًا جديدًا معتمدًا على عملتها؛ لأنها هي الوحيدة التي كانت تمتلك الذهب الكافي لتغطية عملتها، مستغلة وضع الدول الأوروبية المنهارة اقتصاديًا، فدعت ٤٤ دولة إلى اجتماع في يوليو ١٩٤٤ في مدينة "بريتون وودز" بولاية "نيو هامبشير" وهو الذي أنتج النظام النقدي الحالي، ونتج منه هذه المؤسسات الدولية (البنك وصندوق النقد الدوليين والأمم المتحدة والاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة "غات") لهدف دعم التوجه العام السياسي والاقتصادي للاتفاقية المبرمة.

الأهداف المعلنة للمؤتمر

الأول: محاولة استقرار النظام العالمي المالي (٢) بالاتفاق على نظام نقدي دولي جديد بغية تأمين الاستقرار والنمو الاقتصادي العالمي، بما في ذلك محاولة ثبات السياسات النقدية. الثاني: محاولة إزالة العقبات أمام القروض طويلة الأجل وتحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية بعدم فرض القيود والعوائق في وجه المعاملات الدولية.

الثالث: محاولة ثبات أسعار الصرف بين عملات البلدان الأعضاء عبر حرية تنقل رؤوس الأموال بين تلك الدول، والتخلص من القيود المفروضة على الصرف واستقرار وتنظيم سوق البورصات كأساس لتسهيل التجارة العالمية.

الرابع: إنشاء نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية مع عدم فرض القيود على المدفوعات الخارجية، ومنح المساعدات وتوفير السيولة الكافية للدول الأعضاء لمعالجة الخلل المؤقت في موازين مدفوعاتهم لغرض الوصول إلى نظام نقدي دولي مشترك (٣).

الأهداف الحقيقية للمؤتمر

(١) ألمانيا وإيطاليا واليابان.

(٢) مقال بعنوان: بريتون وودز، (الموسوعة الحرة: ٢٠١٧).

(٣) مقال منشور بعنوان: بريتون وودز، (الجزيرة: ٢٠٠٩).

تسرع الولايات المتحدة الأمريكية في الدعوة إلى عقد هذا المؤتمر يشير إلى أن الأهداف المعلنة ليست هي الأهداف الحقيقية للمؤتمر، وإن كانت الأهداف المعلنة قد تتحقق من خلال النظام الجديد، والنتائج المتحققة من المؤتمر التي سيتم دراستها تؤكد هذا الرأي.

وبدل على ذلك أيضًا أن خطة المؤتمر وضعت قبل المؤتمر نفسه بأحد عشر عامًا على الأقل أي: قبل الحرب العالمية الثانية، حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بجمع الذهب من مواطنيها قبل المؤتمر لغرض لم يعرف مراميه إلا لاحقًا؛ ففي أبريل ١٩٣٢ أي: بعد الكساد العظيم أصدر الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" (١) -الذي قاد أمريكا في الأزمة المصرفية عام ١٩٣٣ والحرب العالمية الثانية(٢)- قرارًا بتسليم جميع مواطني الدولة ذهبهم غير المجوهر إلى الحكومة الأمريكية، ومنع الاحتفاظ بالذهب في مقابل الحصول على أوراق دولارية أو السجن لمدة عشر سنوات. بينما يؤدي تأخير الإرجاع إلى الغرامة ١٠ آلاف دولار مع السجن ٦ أشهر، في مصادرة حقيقية لممتلكات الشعب الأمريكي بحجج واهية، فأرجع كل المواطنين ذهبهم وأخذوا الورقة النقدية، وبعد سيطرة الحكومة على كل الذهب رفعت سعر الذهب من ٢٠ دولار إلى ٣٥ دولار.

واستمرار التعامل بالذهب في هذه الحالة يعني أن يأتي المواطنون ويشتروه بسعر أعلى، ولهذا خسر المواطنون أكثر من نصف ثرواتهم(٣).

(١) هو الذي أيد قرار المؤتمر الاستثنائي الذي عقده يهود أمريكا في نيويورك يوم ١١ مايو ١٩٤٢ بهدف جعل فلسطين دولة يهودية وإخراج المسلمين منها، وجاء هذا التأييد بعد إعلانه في حملته الانتخابية الأولى عزمه على مساعدة اليهود في إنشاء دولة يهودية في فلسطين الهدف الأساسي للمسيحيين الإنجيليين (من الصهاينة). وهذه الخلفية هي التي تفسر دور اليهود في جمع الذهب من الشعب الأمريكي؛ لأن أغلب القرارات المالية كانت بأيديهم بما في ذلك بنود مؤتمر (بريتون وودز) التي وضعها اليهودي "وايت".

(٢) مقال منشور بعنوان: **بريتون وودز، الجزيرة: ٢٠١٧**.

(٣) Peter Joseph (٢٠١١), *International monetary system—new economic slavery*, (published www.tubeid.co › Education). :on

ولم يعرف الدوافع الحقيقية وراء هذا الإجراء إلا في مؤتمر (بريتون وودز)؛ حيث أقرت تغطية الدولار بالذهب؛ لأن الولايات المتحدة كانت هي الوحيدة القادرة في ذلك الوقت على تغطية عملتها بالذهب لكثرة احتياطاته لديها الذي قدر بستين إلى سبعين بالمائة من الذهب العالمي بناء على إحصائيات مجلس الذهب العالمي وصندوق النقد الدولي. وهذه الاحتياطات الذهبية جمعت عن طريق مصادرة حقيقية للذهب الموجود لدى الشعب الأمريكي، وكررت الولايات المتحدة نفس هذا الإجراء في هذا المؤتمر لكن هذه المرة بأسلوب مختلف طبقت على مستوى البنوك المركزية والوزارات المالية للدول المعنية.

وعارضت بريطانيا هذه التغطية الدولارية واقترحت عملة "بنكور" كعملة دولية بدلاً من الدولار الأمريكي إلا أن الهيمنة كانت واضحة للاقتصاد الأمريكي على النظام المقترح. خلاصة الأمر أن الهدف الحقيقي للمؤتمر كان تغيير النظام النقدي الدولي من نظام الذهب إلى نظام الدولار من خلال ربط العملات بالدولار الأمريكي وربط الدولار الأمريكي بالذهب من أجل التحكم على السياسة النقدية للدول وأسعار الصرف، وربما كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت منذ بداية الأمر خطة فصل الدولار عن الذهب التي تم تنفيذها في مؤتمر "جامايكان"، ويؤيد هذا الرأي موقف الاتحاد السوفيتي، فبالرغم من مشاركته في المؤتمر إلا أنه لم يوقع على بنوده ولم ينضم إلى عضوية صندوق النقد الدولي لأنه حصل على معلومات سرية عبر اليهودي "ويت" تكشف الأهداف الحقيقية للمؤتمر، لكنها كانت مدينة لأمريكا بسبب الإمدادات الأمريكية التي حصلت عليها كقروض في وقت الحرب، فدخلت في تأثير النظام الجديد المفروض على البقية^(١) لاحقاً.

وهكذا تم سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام النقدي العالمي من خلال

(١) برنامج وثائقي على القناة الروسية (تي آر) بعنوان: دور آل روشيلد في تشكيل النظام المالي العالمي الحالي عام

١٩٤٤.

(A) ndInvestopedia financial education website, International Reserves, New York City, on: <https://www.investopedia.com/terms/i/international-reserves.asp>

هذا المؤتمر.

المطلب الثاني: تنفيذ الخطة

هذه الاستراتيجية مرت بمرحلتين، وهما: المرحلة الأولى: ربط الدولار بالذهب وربط بقية العملات بالدولار، المرحلة الثانية: فصل الدولار عن الذهب.

الفرع الأول: ربط الدولار بالذهب وربط بقية العملات بالدولار

في المؤتمر تم ربط الدولار الأمريكي بالذهب وربط بقية العملات بالدولار بعد أن كانت العملات الورقية قابلة للصرف إلى الذهب، لكن المؤتمر أنشأ نظامًا نقديًا عالميًا جديدًا وأوقف صرف الأوراق النقدية بالذهب حيث منع صرف أي عملة بالذهب إلا الدولار الأمريكي، ويحق للحكومات متمثلة في البنك المركزي وليس الأفراد صرف الذهب بالدولار، ثم حددوا سعر الذهب بـ ٣٥ دولارًا.

وهذه السياسات أدت إلى فقدان النظام المالي ٩٩% من ثقته (١).

إذن من خلال المؤتمر تم ربط العملات العالمية بالذهب بطريقة غير مباشرة وإن كان قد وقف صرف تلك الأوراق النقدية بالذهب ومنع صرف أي عملة بالذهب إلا الدولار الأمريكي، وربطت الأوراق النقدية بالدولار المربوط بالذهب (٢).

فتغيير قاعدة العملات بانفكاك الأوراق النقدية عن الذهب وإزالته كقاعدة للعملات وربطها بالدولار بطريقة جزئية كان تمهيدًا ليصير الدولار قاعدة للعملات. وهذه المرحلة تعرف بمرحلة النقود النائبة حيث كان للذهب قيمته النقدية وإن كان خارج التعاملات التبادلية.

الفرع الثاني: فصل الدولار عن الذهب

(١) Peter Joseph (٢٠١١), International monetary system—new economic slavery, (published www.tubeid.co › Education). :on

(٢) عمران ن. حسين (٢٠٠٧)، الدينار الذهبي والدرهم الفضي: الإسلام ومستقبل النقود، (نشر مسجد الجامعة مدينة سان فرناندو)، ص ١٠.

في مؤتمر بريتون وودز تم ربط العملات بالدولار الأمريكي الذي كان قابلاً للاستبدال بالذهب، وحدد سعر الأونصة من الذهب بناء على هذه الاتفاقية بـ ١٥ دولاراً. لكن زاد السعر ففي عام ١٩٥٥م كان ٣ سنتات أوقية من الذهب يصل إلى ٣٥ دولاراً^(١). بينما كانت جميع الأوراق المالية قابلة للاستبدال بالذهب بسعر ٢٠ دولار لأوقية الذهب في عام ١٩٢٠^(٢).

بناء على اتفاقية مؤتمر بريتون وودز كان الدولار مربوطاً بالذهب، وكانت بقية العملات مرتبطة بالدولار من ١٩٤٦ إلى ١٩٧١. واستمرت هذه الاتفاقية حتى عام ١٥ أغسطس/آب ١٩٧١ حين فك الرئيس الأمريكي نيكسون ارتباط الدولار الأمريكي بالذهب^(٣).

كان السبب المعلن هو عدم كفاية الاحتياط الذهبي لدى الولايات المتحدة الأمريكية لتلبية كمية الأوراق النقدية المطبوعة جراء حرب فيتنام التي قامت بعد المؤتمر، حيث أقدمت الحكومة الأمريكية على طباعة أوراق نقدية كثيرة غير مستندة ولا مدعومة بالذهب، وفي المقابل أرادت الحكومة البريطانية صرف ثلاثة مليارات دولار بالذهب، ولم تكن الحكومة الأمريكية تمتلك تلك الكمية من الذهب التي تدعم هذه الأوراق، فقرر الرئيس الأمريكي "نيكسون" في "كب ديفد" فك الذهب عن الأوراق النقدية (الدولار الأمريكي)، فمن هذا التاريخ لم يعد هناك علاقة قانونية بين الذهب والأوراق النقدية^(٤).

وقد يضاف إلى الأسباب طلب "شارل ديغول" رئيس فرنسا استبدال الاحتياطيات

(١) فيلم وثائقي بعنوان: البنوك كيف ظهرت وكيف تعمل ومن يتحكم بها، على الرابط:

<http://www.theamericandreamfilm.com/>

(٢) Peter Joseph (٢٠١١), *International monetary system—new economic slavery*, (published on www.tubeid.co > Education).

(٣) عمران ن. حسين، الدينار الذهبي والدرهم الفضي: الإسلام ومستقبل النقود، ص ١٠.

(٤) Peter Joseph (٢٠١١), *International monetary system—new economic slavery*, (published on www.tubeid.co > Education).

الدولارية الموجودة في المصرف المركزي الفرنسي بما يعادلها ذهبًا، ما دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع الغطاء الذهبي عن الدولار^(١).

لكن أحداث المؤتمر تشير إلى غير الأسباب وإن كانت هذه الأسباب قد ساهمت في تغيير النظام النقدي السائد في ذلك؛ لأن خطة التغيير قد وضعت قبل هذه الأسباب والأحداث.

وهذه النقطة تعتبر نقطة تحول في النظام النقدي العالمي؛ لأن أمريكا لما امتنعت عن صرف الدولار بالذهب داخل حدودها خلافًا لشروط القاعدة الذهبية، بسبب قيام بنك الاحتياط الفدرالي Federal Reserve Bank بطباعة عملات ورقية تفوق ما لديه من احتياط ذهبي وتوسع غير مبرر في إصدار الدولار بما يفوق كمية الاحتياط الأمريكية من الذهب ووقف صرف الدولار بالذهب^(٢)، قرر مؤتمر جمايكا التخلي عن الأسعار الثابتة للعملة وعن ربط الدولار بالذهب، وفك الدولار الأمريكي عن الذهب الذي كان من أبرز عناصر المؤتمر الذي جرد الذهب عن قيمته النقدية وألغى صفته كنقد^(٣).

وقام صندوق النقد الدولي ببيع سدس ما كان في حوزته من ذهب في السوق الحرة خلال الفترة ١٩٧٦ و ١٩٨٠، بدعوى النهوض باقتصاديات الدول الأكثر فقرًا واستبعد الذهب كأحد عناصر الاحتياطيات الدولية، وتم إلغاء السعر الرسمي للذهب ومنع الصندوق عقد أية معاملة التي تتم بينه وبين أعضائه بالذهب في التعاملات الجديدة^(٤)، ففي البند

(١) مقال بعنوان: دولار أمريكي، (الموسوعة الحرة: ٢٨٢٠١٨).

(٢) السباعي، أنور محمد أمين (٢٠١٤)، الضوابط الاقتصادية للإصدار النقدي بين النظام الإسلامي والنظام الرأسمالي -دراسة مقارنة، (الخرطوم: جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، رسالة الماجستير)، ص ١١٨-١٢٠.

(٣) برنامج وثائقي بعنوان: دور آل روشيلد في تشكل النظام المالي العالمي الحالي عام ١٩٤٤.

(٤) أليبر، روبرت ز (٢٠٠٩)، لعبة النقود الدولية، ترجمة: عماد عبد الرؤوف أبو طالب، (القاهرة: مكتبة مدبولي)، ط ٥، ص ٧٤. تيشوري، عبدالرحمن (٢٠٠٥)، دور نظام النقد الدولي على الخلفية التاريخية للتخلف، (منشور في مجلة

الحوار المتمدن، العدد: ١٤١٦)، ص ١٨.

الرابع من بنود الصندوق يمنع الدول الأعضاء ربط عملتهم بالذهب. وهذا يعتبر منعاً للدول التي تعاني من أزمة اقتصادية من استخدام أكثر الأدوات فاعلية في تثبيت قيمة العملة، ما يؤخر خروج تلك الدولة من أزمتها، وقد تعيق نموها الاقتصادي(١).

هذه المرحلة هي التي أزلت مرحلة النقود النائبة (قاعدة الذهب) وأنتجت مرحلة النقود الإلزامية والنقود الائتمانية وجعلت قاعدة العملات قاعدة ورقية متمثلة في الدولار الأمريكي بأسلوب جديد.

وتم هذا الأمر بطرق عدة كطبيعة السياسة النقدية الحالية المتبعة في الدول، فبعد طرح كثير من النقود الورقية في السوق أدركت الحكومات وجود عجز لدى البنوك المركزية في الأرصدة النقدية، وعدم قدرتها على تمويل هذا العجز، وتجنباً لوقوع أية أزمة اقتصادية قامت السلطات التشريعية بإصدار قوانين أعفت -بموجبها- البنوك المركزية من تعهداتها بصرف قيمة كل ما يقدم لها من أوراق نقدية واستبدالها بالنقود المعدنية (سبائك ذهبية).

وفي جانب آخر ألزمت السلطات المواطنين بقبول هذه الأوراق وفاء لديونهم، وهكذا اكتسبت أوراق البنوك صفة النقود وتم انفصال القيمة السلعية للنقود من قيمتها النقدية؛ وفي الوقت نفسه استطاعت الحكومات -بسن هذه القوانين- أن تمنع أو تخفف وقوع بعض الأزمة الاقتصادية المرتقبة(٢).

وهذا التطور في تاريخ النقود أدى إلى توجه بعض هيئات الإصدار إلى خفض احتياطي الذهب لديها إلى درجة لا يمثل إلا جزءاً يسيراً من قيمة النقود الورقية المتداولة(٣)

(١) عمران ن. حسين الدينار الذهبي والدرهم الفضي: الإسلام ومستقبل النقود، ص ٤٤.

(٢) مقال منشور على موقع: منتدى التمويل الإسلامي، -<http://islamfin.go-forum.net/t٣٢>-

topic تأريخ الدخول: ٢٥-٠٧-٢٠١٦.

(٣) النقود في الفكر الإسلامي، (منتدى التمويل الإسلامي: ٢٠١٦).

فأصبح الورق النقدي نقدًا قائمًا بذاته كقيام النقدية في الذهب والفضة وغيرهما من الأثمان، ويعتبر أجناسًا مختلفة، تتعدد بتعدد جهات الإصدار في البلدان المختلفة^(١) ثم أنتجت هذه المرحلة النقدية النقود الرقمية.

(١) المجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة، (د/٧-٢ - ١٤٠٦/٣ القرار السادس حول العملة الورقية).

المبحث الثاني: نتائج فرض نظام الدولار

المطلب الأول: أداة التسويات الدولية

الفرع الأول: اعتماد الدولار الأمريكي كاحتياط نقدي وقاعدة للعمليات

احتياطي النقد الأجنبي يعني الودائع والسندات من العملة الأجنبية التي تحتفظ بها الدول أو المؤسسات المالية، ومعظم هذه الاحتياطات تتم بالدولار الأمريكي.

كان من البنود المقررة في مؤتمر بريتون وودز تسهيل تحويل الدولار الأمريكي إلى وسيلة عالمية للمعاملات، والاحتفاظ باحتياطاتها بحيث يمكن استبدالها بالذهب، ما يعني بناء اقتصاد الدول على الدولار الأمريكي، وتصبح الدول الموقعة لبنود المؤتمر تابعة للولايات المتحدة الأمريكية ومستعمرة مالية لها؛ لأن ربط العملة الوطنية بالدولار وتقدير نسبتها إلى الدولار يولد نظاماً نقدياً عالمياً جديداً، بحيث يصبح الدولار الأمريكي غطاءً لإصدار أية عملة وطنية جديدة؛ ويشرف على إصدار كل عملة جديدة الذي يستوجب وجود كمية كافية من الدولار الأمريكي. وهذا يعكس تنازلاً عن سيادة مالية لدولة أخرى.

وهذا ما سبب تأثير بقية الدول بأزمة العقارات الأمريكية كما تأثر الروبل الروسي بعدما تم ربطه بالدولار في التسعينات القرن الماضي، وإن كانت قد رفضت في بداية الأمر بنود المؤتمر إلا أنها اضطرت أن تربط عملتها بالدولار الأمريكي^(١) وذلك لتأثير الدولار على الصفقات العالمية.

بخلاف إذا كانت العملة الوطنية مرتبطة بالذهب فإن البلد يشهد تطوراً^(٢) ولا يتأثر اقتصادياته بأزمات الدول الأخرى.

في الوقت الحالي تستخدم الاحتياطات من الأوراق النقدية أو بالأحرى الاحتياطات الدولار كغطاء لإصدار العملات المحلية.

(١) برنامج وثائقي بعنوان: دور آل روشيلد في تشكل النظام المالي العالمي الحالي عام ١٩٤٤.

(A) ndfinancial education website, International Reserves.

(٢) فيلم وثائقي بعنوان: البنوك كيف ظهرت وكيف تعمل ومن يتحكم بها.

وهذه الاحتياطات النقدية عبارة عن الودائع والسندات من العملات الأجنبية- الرصيد الأجنبي- التي تحتفظ بها السلطات النقدية متمثلة في البنوك المركزية لهدف استقرار قيمة العملة المحلية.

وتعتبر هذه الاحتياطات الدولارية وسيلة للمدفوعات الدولية الرسمية، بعدما اعتمد مؤتمر بريتون وودز الدولار الأمريكي كعملة للاحتياط النقدي للدول، وأصبح الدولار الأمريكي جزءًا من أصول الاحتياطي الدولي الرسمي^(١).

ووصل الأمر إلى أن أصبحت الاحتياطات الذهبية التي يحتفظ البنوك المركزية لا يتجاوز ٥% من مجمل الاحتياطات، والباقي مكونة من الدولار في الغالب، وتتحدد قيمة كل عملة بناء على الطلب والعرض الخارجي لها^(٢). ونتيجة لهذا الربط صارت الاحتياطات الدولارية تؤدي دورًا هامًا في إصدار العملة الوطنية.

بناء على المفاهيم المتعلقة بالقاعدة النقدية؛ فإنه يمكن القول بوجود شرطين أساسيين في القاعدة، فمتى ما توافرا في أي وسيلة للتبادل صارت تلك الوسيلة قاعدة نقدية؛ وهما:

أولاً: أن تكون الوسيلة أداة التبادل والدفع والادخار ووفاء الديون والذمم في الداخل مع كونها وسيلة للمدفوعات الدولية.

ثانيًا: الاحتياطات النقدية التي تدعم القواعد والاجراءات القانونية التي تخلق أو تنعدم النقود بموجبها أو استقرار قيمة العملة الوطنية.

حاليًا لا يتوفر هذان الشرطان بشكل كبير في عملة إلا الدولار الأمريكي، فقيامه بوظيفة التبادل الخارجي يعطيه ميزة العملة الدولية.

وفي نفس الوقت فهو بمثابة قاعدة للعملات ما دامت العملات المحلية للدول

(١) مقال بعنوان: بريتون وودز، (الموسوعة الحرة: ٢٠١٧).

(٢) Kenneth N. Matziorinis (٢٠٠٦), A Brief History of the International Monetary System, (Montreal: McGill University), p١٩.

تصدر وتحدد قيمة عملتها بناء على احتياط الدولار الأمريكي الموجود لديها. وهكذا أصبح الدولار الأمريكي هو قاعدة عملات العصر الحديث بعدما تمت إزالة قاعدة الذهب وانفصلت النقود الورقية عنه وتم اعتماد الدولار كغطاء الإصدار لعملات الدول الفقيرة عن طريق الرصيد الأجنبي أو الاحتياطات النقدية. كل الدول مدينة من للولايات المتحدة الأمريكية بسبب الاحتياطات النقدية للدول المكونة من الدولار الأمريكي، وتقوم الولايات المتحدة بإدارة العجز في حساباتها عن طريق هذه الديون^(١).

وهكذا تمت سيطرة الدولار على النظام النقدي الحالي. وقد أثر النظام النقدي الحالي على تسوية المدفوعات، حيث كانت المدفوعات تقيّم عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب، بينما كان الذهب من أكثر وسائل الدفع قبولاً في الوفاء بالالتزامات الدولية، فكانت الدول تسوي عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج، أو شراء كمية من الذهب من الخارج وفقاً لقيمة هذا الفائض^(٢) في حالة وجود فائض^(٣)، لكن الوضع قد تغير بحيث إن كثيرا من دول العالم تحتفظ بالعملات الأجنبية بدلا من الذهب كاحتياط نقدي.

الفرع الثاني: اعتماد الدولار الأمريكي كعملة دولية:

مؤتمر بريتون وودز مهد الطريق لاستخدام الدولار كعملة دولية حيث ربط بقية العملات بالدولار؛ فلما خرجت الدول الأوروبية من الحرب العالمية الثانية وهي منهارة اقتصادياً ولا تمتلك كمية كافية من الذهب لإعادة إعمارها؛ وكان لا بد من استخدام عملة

(١) McKinnon, Ronald (٢٠٠٩), "U.S. Current Account Deficits and the Dollar Standard's Sustainability: A Monetary Approach". en Helleiner, R. Kirshner, J. (eds.), The Future of the Dollar. (Cornell University Press).

(٢) هو الذي يحتفظ به البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي.

(٣) مصطفى، أحمد فريد، وحسن، سهير محمد السيد (٢٠٠٠)، النقود والتوازن الاقتصادي، (القاهرة: الجامعة الإسكندرية)، ص ٢٧٥.

ورقية مغطاة تغطية كاملة بالذهب كوضع الدولار -الميزة التي أعطاها مؤتمر بريتون وودز. في هذه الحالة احتاجت الدول الأوروبية أن تستقرض السيولة الدولارية من الولايات المتحدة الأمريكية -الدولة الوحيدة التي انتصرت في الحرب- لإعادة بنائها، وهذا الاستقراض جاء عبر خطة مارشال.

خطة مارشال عبارة عن خطة اقتصادية (برنامج الانتعاش الأوربي) مدتها أربع سنوات من أبريل/نيسان ١٩٤٨ إلى غاية يونيو/حزيران ١٩٥٢، ميزانيتها ١٣ مليار دولار أمريكي فأكثر، في شكل قروض طويلة الأجل، وتشكلت الهبات العينية والنقدية ٨٥% من إجمالي الميزانية، أُطلقت بمبادرة من وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جورج مارشال^(١)، أقرها الكونغرس، ثم تبناها الرئيس الأمريكي الأسبق "هاري ترومان" في ٣ أبريل/نيسان ١٩٤٨ لهدف مساعدة البلدان الأوروبية السبعة عشر^(٢) على إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية وبناء اقتصاداتها وقدراتها الإنتاجية من جديد.

تولت تنفيذ الخطة في الولايات المتحدة إدارة التعاون الاقتصادي التي أُحدثت بمقتضى بموافقة الكونغرس، بينما في الجانب الدول الأوروبية المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

بعد تنفيذ الخطة، تمكنت الاقتصاديات الأوروبية من إعادة بناء قدراتها الإنتاجية الصناعية والزراعية، وإعادة التوازن إلى ميزان مدفوعاتها، وبلغت معدلات نمو ناتجها القومي الإجمالي ما بين ١٥ و ٢٥% خلال فترة تنفيذه^(٣).

(١) من الماسونيين الذين كانوا يسعون لبناء هيكل نبي الله سليمان -عليه السلام- [مقال بعنوان: جورج مارشال، الموسوعة الحرة: ٢٠١٧].

(٢) بريطانيا، فرنسا، ألمانيا الغربية، بلجيكا، هولندا، إيطاليا، سويسرا، لوكسمبورغ، النمسا، الدانمارك، السويد، النرويج، أيرلندا، آيسلندا، البرتغال، اليونان، وتركيا. عقدت هذه الدول اجتماعاً لمدرسة خطة "مارشال" في باريس في ١٢ يوليو/تموز ١٩٤٧ بدعوة من وزيرى خارجية بريطانيا وفرنسا، وكلها وافقت على الخطة عدا الاتحاد السوفيتي.

(٣) مقال منشور بعنوان: بريتون وودز، (الجزيرة: ٢٠١٧).

لكن الدول الأوروبية المستفيدة صارت تابعة للولايات المتحدة الأمريكية بحكم المديونية والعلاقة بين الدائن والمدين، وأصبحت تحت سيطرة الولايات المتحدة وأصبحت عملتها عملة دولية؛ حيث ساهمت الخطة في توسيع استثمارات الولايات المتحدة في أوروبا الغربية عبر شركاتها الكبرى المرتبطة بالدولة^(١).

وبموجب الخطة زودت الولايات المتحدة الأمريكية الدول الأوروبية بالسيولة النقدية الدولارية في مقابل استلام الذهب من الدول الأوروبية.

وهكذا استطاعت أن تسحب النقود المعدنية (الذهب والفضة) من أوروبا إلى أمريكا حتى تتمكن من احتكارها.

تتابعاً لأحداث الحرب العالمية الأولى فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحولت إلى دولة دائنة للدول الأوروبية بما في ذلك المملكة المتحدة- التي كانت عملتها هي العملة العالمية السائد التعامل بها- لإصلاح مخلفات الحرب وإعادة إصلاح البنية التحتية المدمرة خلال الحرب.

وهذا الأمر جعل العملة الأمريكية تحتل مكانة في التعاملات العالمية وبحكم هذه المديونية للدول الأوروبية لقد أصبح الدولار الأمريكي هو العملة السائدة في أغلب الأنشطة التجارية العالمية. وفي الوقت الحاضر أصبح الدولار الأمريكي قاعدة العملات في كل أرجاء المعمورة مهيمناً على كل العملات؛ إذ إن إبرام أغلب الصفقات وإبراء الذمم تتم عالمياً بالدولار الأمريكي حتى إذا لم تكن أمريكا طرفاً في تلك الصفقات؛ سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الحكومية أو تعلق بغيرها.

وبناء على هذه المميزات فإن أمريكا هي الدولة الوحيدة الدائنة التي تقوم بحماية

(١) جون بركنز (٢٠١٢)، الاغتياال الاقتصادي: اعترافات قرصان اقتصاد، ترجمة ومراجعة: مصطفى الطناني وعاطف معتمد، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ص ١٦.

عملتها على حساب الآخرين^(١).

وبعد إقصاء الذهب عن التعاملات الدولية وعن كونه الغطاء النقدي للعملات، ثم إدخال الدولار شريكاً له مع نهاية الحرب الثانية، حتى صار بديلاً له في أوائل السبعينات سيطر الدولار على الاقتصاد العالمي.

وكل ظاهرة اقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية تؤدي إلى أزمة اقتصادية لبقية الدول كانعكاس مباشر لأزمة اقتصادية أمريكية وهيمنة الدولار، وضريبة تدفعها الدول التي تربط عملتها بالدولار الأمريكي؛ لأن معظم أو كل احتياطات الدول بالدولار. كما أنتجت الأزمة العقارية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية أزمة مالية معاصرة عالمية يمر بها النظام النقدي الدولي الحالي^(٢).

في الوقت الحالي تحتفظ معظم البنوك المركزية باحتياطات الدولار ما يصل إلى ثلثين من مجمل الاحتياطات النقدية لتلبية احتياجات الإيراد، كما يتحكم على ٥٠% من صادرات العالم بما في ذلك البترول؛ لأن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) تسعر نفطها بالدولار الأمريكي.

إضافة إلى سيطرة الدولار الأمريكي على ٨٠% من مبادلات سعر الصرف الأجنبي، وهكذا يصل مجمل حجم تداول الدولار إلى ثلاث تريليونات، وأي تقلب يطرأ على الدولار فإن السلع والخدمات المقيمة بالدولار تتأثر^(٣).

الفرع الثالث: تحويل بنك الاحتياطي الفدرالي Federal Reserve Bank إلى

(١) Jay Pocklington (٢٠١٠)، Implications of the Dollar as the World Reserve Currency, p٣-٤.

(٢) عبابنة، عمر يوسف عبدالله (٢٠١٠)، النظم التمويلية والنقدية ودورها في الأزمة المالية المعاصرة، *تقدير اقتصادي إسلامي*، بحث مقدم لمؤتمر الأزمة الاقتصادية المعاصرة: أسبابها وتداعياتها وعلاجها، (الزرقاء: جامعة الزرقاء الخاصة)، ص ١٨.

(٣) مُجد شريف بشير (٢٠٠٤)، مقال منشور بعنوان: أثر انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي، (موقع الجزيرة).

بنك مركزي عالمي

النظام النقدي العالمي الحالي - نظام الدولار - الذي تم اعتماده بعد (بريتون وودز) جعل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي - مصدر الدولار الأمريكي - عملياً بنكاً مركزياً لغالبية دول العالم ومسيطر على السيولة الدولية عن طريق اعتماد الاحتياطات الدولارية، وذلك بسبب الدولار الذي يطبعه ويصدره بنك الاحتياط الفدرالي Federal Reserve Bank بدلا من مؤسستها النقدية متمثلة في وزارة الخزانة لصالح الحكومة الأمريكية، حتى تتمكن الحكومة من تمويل نشاطاتها المختلفة، وتتمكن من تملك أصول حقيقية حول العالم بحكم وضع الدولار في تغطية إصدارات العملات الوطنية للدول، وقبول الدول الدولار كاحتياطي نقدي وعملة عالمية قيادية تحدد قيمة المبادلات الدولية.

ومن خلال هذه المميزات صار بنك الاحتياط الفدرالي Federal Reserve Bank البنك المركزي العالمي حكيميا، كما استطاعت الولايات المتحدة أن تجني بلا وجه حق أرباحا (١)، ما جعلها تسيطر على كل الدول عن طريق سيطرة عملتها على الساحة الدولية وكونها معيارا مقياسا للمدفوعات الآجلة الدولية بدلا من معيار الذهب الذي كان معتمدا قبل مؤتمر بريتون وودز.

ويستمد الدولار الأمريكي قوته من حجم الإقبال على شرائه عملة احتياطية أو تسديداً لتكاليف التجارة الخارجية. وهذا يعني أن قيمة الدولار الأمريكي تنخفض إذا توقف المستثمرون عن شرائه (٢).

(١) السبهاني، عبد الجبار حمد عبيد (٢٠٠٨)، مقال بعنوان: الأزمة المالية المعاصرة في عيون طالب اقتصاد إسلامي،

منشور على موقع: <http://al-sabhany.com/index.php/٢٠١٢-٠٨-٢١-٠١-٢٢-٥١>

(٢) مُجد طارق (٢٠٠٩)، مقال بعنوان: كيف اعتلى الدولار عرش العملات، (موقع الجزيرة).

المطلب الثاني: التبعية والسيطرة على الدول

يمكن التعرف على التبعية من خلال الاحتياطات الأجنبية التي تكون بمثابة الغطاء القانوني للعمليات الوطنية أحياناً. إن ارتباط عملات الدول النامية بعملات الدول الكبرى المتقدمة جعلت الدول المتقدمة تسيطر على الدول النامية تحكماً اقتصادياً تاماً عن طريق قوة عملتها الارتكازية.

وأقوى هذه العملات وأكثرها تأثيراً على اقتصاد العالم في الوقت الراهن الدولار الأمريكي، ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تقف وراء الوضع الاقتصادي القائم في العالم، والأزمات الاقتصادية الحالية، وتتأثر بقية دول العالم بأدنى ظاهرة اقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية (١). وأثبت ذلك "ستانلي فيشر (٢)" بقوله: يجب مراعاة آثار قرارات السياسة النقدية للاحتياط الفدرالي المتعلقة برفع أسعار الفائدة الأميركية على اقتصادات العالم، والموجات التي تحدثها في الأسواق المالية؛ لأن الرفع الفعلي لأسعار الفائدة قد يثير موجات أخرى من الاضطراب، كما ينبغي الأخذ في الحسبان أثر سياسات الاحتياط على الاقتصاد العالمي (٣)، كما يمكن التعرف على التبعية من خلال تأثير الاحتياطات النقدية الأجنبية على قيمة العملة الوطنية.

يؤكد ذلك قول محافظ مصرف لبنان المركزي "رياض سلامة" بأن البنك يمتلك احتياطات نقدية من العملات الأجنبية تكفي مستقبلاً للمحافظة على استقرار العملة الوطنية اللبنانية "الليرة" أمام الدولار، وأن قيمة الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي بنحو ٤٤.٣ مليار دولار أمريكي، محاولاً الحفاظ على مستويات مرتفعة من الأصول الدولارية (٤).

(١) النشيمي، عجيل جاسم (١٩٨٧)، *تغير قيمة العملة في الفقه الإسلامي*، (الكويت: جريدة "القبس الكويتية")،

العدد ٥٥٥٢ (١٩٨٧)، ص ٢-٤.

(٢) نائب رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي.

(٣) رفع الفائدة الأمريكية قد يثير اضطراباً بالأسواق، (مقال منشور على موقع الجزيرة، ٢٠١٥).

(٤) المركزي اللبناني: الاحتياطات الأجنبية تكفي لاستقرار الليرة، (مقال منشور على موقع الجزيرة، ٢٠١٧).

ومن أجل تخفيف هذا الأثر فإن البنوك المركزية تحاول المحافظة على استقرار سعر الصرف من خلال القيام بسياسات تقلل احتفاظ البنوك بأرصدة أجنبية كبيرة في الخارج؛ لأن زيادة الاحتفاظ بالعملات الأجنبية في الخارج تقلل من قيمة العملة الوطنية ومن ثم عدم استقرار سعر الصرف.

إن المشكلة الاقتصادية تحدث لدى الدول التي تربط عملتها بعملة دولة أخرى عند أدنى تغير في العملة الرئيسية، قد يكون بحكم سعر الصرف نتيجة لنظام التعويم، أو بحكم كونها قاعدة لتلك العملات أو غير ذلك من الأسباب، كما هو الحال مع الدولار الأمريكي، بحكم مكانته العالمية كعملة رئيسية عالمية، فإذا انخفض فإن الاقتصاد العالمي يصاب بجزء اقتصادية عنيفة مثل ما حصل في يوم الإثنين ١٩/١٠/١٩٨٧ فإن أسواق الأوراق المالية خسرت ٥٠٠ بليون دولار في ذلك اليوم فقط، وبلغ حجم الأسهم المتداولة ٦٠٠ مليون سهم.

وفي ١٠/١١/ من نفس العام تدهورت الأسهم في لندن لدى افتتاح عمليات التبادل في "بورصة لندن" نتيجة للخسائر التي منيت بها أسعار الأسهم في "بورصة وول ستريت" بنيويورك لدى إغلاقها قبله بيوم.

بينما هبطت أسعار الأسهم في بورصة "طوكيو" في اليابان وتراجع مؤشر "نيكي داو جونز" بمعدل منخفض نتيجة تدهور قيمة الدولار الأمريكي.

كما تأثرت "بورصة هونغ كونغ" بالوضع وتراجع أيضاً مؤشر "هانغ سينت"، وفي فرنسا، فقد انخفض مؤشر "بورصة باريس" بمعدل ٤.٥ %، وفي اليوم التالي واصلت أسهم طوكيو بالانحدار مما أثر على المؤشرات التجارية كـ "مؤشر نيكاى(١)" نتيجة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي وأسعار الأسهم في نيويورك وقيمة السندات الحكومية اليابانية، كما انخفضت الأسواق العالمية الأخرى بشكل مستمر.

(١) الذي يقاس أداء ٢٢٥ من الشركات الصناعية الرئيسية.

ولهذا السبب أحجم المتعاملون بالأسهم عن القيام بأي عمليات تبادل في انتظار ورود أي خبر جيد عن الحكومة الأمريكية متعلق بإصلاح عجز الميزان التجاري، الذي يكمن في معالجة ركود الأسواق المالية.

ومن خلال هذه النتائج يتضح مدى تأثير اقتصاديات الدول بعضها ببعض (١). وتدهورت أسعار الصرف للعملة المحلية نتيجة ربط أسعار صرف عملات الدول المحلية بعملة عالمية كالดอลลาร์، في إطار التأثير بالتقلبات والاضطرابات التي تحصل على الساحة الدولية (٢).

وقد أثرت الأزمة المالية المعاصرة - أزمة ٢٠٠٨ - على وضع الاحتياطات الدولارية التي تحتفظ بها الدول كأرصدة نقدية والأصول في أدونات الخزينة الأمريكية؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت سحب هذه الأصول بحجة أمنها الاقتصادي؛ ولذلك فإن كثيرا من الدول تعمل على تعديل آلية العملات وسعر صرفها للمحافظة على استقرار نظامها النقدي، كما تحاول بعضها الخروج عن هيمنة الدولار في محاولة لربط عملتها بعملة أجنبية أخرى كاليورو، لكن هذه المحاولات فشلت أمام الضغط الأمريكي.

ومن هنا فإنه يمكن القول بأن الأزمة المعاصرة التي يمر بها النظام النقدي العالمي هي انعكاس مباشر لأزمة الاقتصاد الأمريكي، وضريبة تدفعها دول العالم لهيمنة الدولار؛ وتأثرت احتياطات الدول نتيجة لكونها أغلبها مكونة من الدولار الأمريكي في مقابل توظيفها توظيفاً ربوياً في سندات الحكومة الأمريكية؛ ووصول سعر الفائدة إلى أدنى مستوياته، وعدم القدرة على تغطية معدل التضخم يؤدي إلى تدهور القيمة الحقيقية لهذه الاحتياطات، والرابح الوحيد هو الخزانة الأمريكية (٣).

(١) النشيمي، عجيل جاسم تغير قيمة العملة في الفقه الإسلامي، ص ٢.

(٢) تيشوري، عبد الرحمن دور نظام النقد الدولي على الخلفية التاريخية للتخلف، ص ٢١.

(٣) الجارحي، معبد علي، الأزمة المالية العالمية والتمويل الإسلامي، بحث منشور على موقع:

http://www.emiratesislamicbank.ae/nr/eib/pdf/IntlCrisis_Ar.pdf

وتتم السيطرة على الدول من خلال الاحتياطات النقدية والديون وسعر الصرف، هذه التبعية جاءت بعد ربط عملات الدول النامية بعملة الدول العظمى واستخدام الدول الاحتياطات الأجنبية كوسيلة للدفع.

وتظهر أيضاً من خلال علاقة البنوك المركزية بالمؤسسات المالية العالمية. إذن الاحتياطات النقدية وسيلة من وسائل ربط دولة ما بدولة أخرى، وبهذه الطريقة تصبح الدول المدينة تابعة اقتصادياً وسياسياً للدول الدائنة دون أن تملك أي قرار في تقرير مصير شعوبها. إذن توجد علاقة مباشرة بين الاحتياطات الأجنبية والسياسة النقدية والتضخم هذه العوامل الاقتصادية، وهكذا تؤثر الاحتياطات على اقتصاديات الدول عبر التأثير على قيمة العملة وسعر الصرف.

كما تؤدي الاحتياطات النقدية إلى التغيرات النقدية، وتوجد علاقة موضوعية بين هذه المتغيرات والأسباب التي أدت إلى تغير قيمة النقود، وإن مما لا شك فيه أن مشكلة تغير قيمة العملات تأتي على رأس المشكلات الاقتصادية على المستوى المحلي للدول وعلى المستوى العالمي، وذلك بعد أن ارتبطت عملات الدول الصغيرة والنامية بعملات الدول الكبرى المتقدمة، وأصبحت هذه الدول متحكمة بما تحكما اقتصادياً تماماً من خلال قوة عملتها^(١).

وبعد كل هذه النتائج التي كادت أن تقضي على كثير من اقتصاديات الدول فإن الدول الرأسمالية الصناعية لا تزال مستمرة في الحفاظ على الدولار كعملة عالمية وتمنع سقوطه، بل وتنادي بقية العالم للوقوف بجانب الولايات المتحدة الأمريكية رغم هيمنتها الاقتصادية على حساب اقتصاد بقية الشعوب، وذلك لأن هذه الدول تخشى من ضياع احتياطياتها النقدية الضخمة المكونة من الدولار، وتمنع إيجاد عملة دولية بديلة التي قد تززع مكانتها

(١) النشيمي، عجيل جاسم تغير قيمة العملة في الفقه الإسلامي، ص ٢.

العالمية في إدارة النظام النقدي العالمي^(١).

كشفت وزارة الخزانة الأمريكية الإثنين ١٦ مايو/أيار ٢٠١٦ عن أكبر حاملي السندات الأمريكية في الخارج، ولغز تريليونات الدولارات بعد أكثر من ٤٠ عاماً من الغموض، ففي مقالة لوكالة "بلومبرغ" الاقتصادية نشرت في هذا التاريخ، ذكرت أن أكبر دائني الولايات المتحدة الخارجيين الصين التي تحتل المركز الأول على مستوى العالم بحجم استثمارات وصل ١.٢٤٤ تريليون دولار في الديون الأمريكية بنهاية شهر مارس من نفس العام، تليها اليابان في المركز الثاني بقيمة استثمارات تبلغ ١.١٣٧ تريليون دولار، وإذا تعثرت الولايات المتحدة الأمريكية عن الوفاء بالتزاماتها فإن الصين واليابان ستكونان أكبر الخاسرين^(٢).

المطلب الثالث: نظام سعر الصرف العالمي

بين عام ١٨٧٦ والحرب العالمية الأولى كان النظام النقدي السائد نظام الذهب، وكان دخول وخروج الذهب المحدد الرئيسي لمستويات الأسعار داخل الدول؛ لأن الاحتياطات النقدية كانت تتكون فقط من الذهب، وفي بعض الأحيان تتكون من الفضة. لكن بالرغم من تبني كل دولة سياسة داخلية معينة لتحديد الأسعار دون النظر إلى التوازن الخارجي في (بريتون وودز)^(٣)، إلا أن المؤتمر حاول تثبيت أسعار صرف العملات، معتمداً على نظام نقدي جديد -نظام الصرف الأجنبي- قائم على أساس التساوي بين "قاعدة الصرف بالدولار الذهبي" و"مقياس التبادل الذهبي" في السيولة والقبول العام كاحتياطٍ للعملات الوطنية، وهذا الاعتماد حوّل الدولار الأمريكي من مجرد عملة محلية تقوم

(١) عبابنة، عمر يوسف عبدالله، النظم التمويلية والنقدية ودورها في الأزمة المالية المعاصرة "تقدير اقتصادي إسلامي"، ص ١٥.

(٢) الخزانة الأمريكية تكشف أكبر حاملي سنداتها، (مقال منشور: بتاريخ: ٢٠١٦)، على: <https://ar.rt.com/hnhY>

(٣) دافيد دريسكول (١٩٩٦)، ما هو صندوق النقد الدولي؟ (القاهرة: الجامعة الأمريكية بالقاهرة، والكويت: جريدة الأولى الاقتصادية، (الأعداد ١٤٣ - ١٤٦).

بوظائفها الأساسية داخل حدود دولة معينة إلى عملة دولية احتياطية يجب على كل دولة عضو في صندوق النقد الدولي تحديد قيمة عملتها تبادلية على أساس الدولار الأمريكي أو الذهب في مقابل التزام الولايات المتحدة بتبديل تلك الاحتياطات الدولارية التي في البنوك المركزية للدول الأعضاء بالذهب ٣٥ دولار للأونصة^(١).

وتبنت الدول الأعضاء في الصندوق بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٧١ تثبيت أسعار صرف عملتها مربوطة بأسعار قابلة للتعديل بموافقة صندوق النقد الدولي في حالة وجود اختلال في ميزان المدفوعات^(٢).

وهذه السياسات أدت إلى ثبات أسعار الصرف الأجنبي من بعد الحرب العالمية الأولى إلى أوائل السبعينات من نفس القرن بنسبة تذبذب ١% للعملة بالنسبة للذهب أو الدولار^(٣).

وفي عام ١٩٧٤ اعترفت "اتفاقية جامايكا" رسميًا بنظام التعويم^(٤)، وأعطت كل دولة حرية اختيار نظام الصرف الأجنبي الذي يناسبها شريطة عدم التأثير السلبي على الاقتصاد العالمي، ولهذا السبب فإن أقل من نصف عدد الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي اعتمدت شكلاً معيناً من أنظمة سعر الصرف التي تتسم بالمرونة، بينما قامت غالبية الدول بتثبيت أسعار عملاتها بالنسبة للدولار الأمريكي أو الذهب^(٥) دون تغيير إلا في نطاق هامش ضيق مقابل الدولار الأمريكي أو الذهب في ظروف استثنائية. واستفادت الولايات المتحدة الأمريكية من التطورات التي أنتجها نظام التعويم

(١) مقال منشور بعنوان: بريتون وودز، (الموسوعة الحرة: ٢٠١٧).

تأريخ [read:https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm](https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm) (٢) الدخول: ٢١-٠٦-٢٠١٧.

(٣) مقال منشور بعنوان: بريتون وودز، (الموسوعة الحرة: ٢٠١٧).

(٤) تحرير سعر العملة المحلية بشكل كامل لا يخضع لسياسات الحكومة ولا للبنك المركزي، وإنما يخضع لقانون العرض والطلب؛ لكن هذا النظام يتيح فرصة المضاربة في العملة المحلية والتأثير على الدولة.

تأريخ [read:https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm](https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm) (٥) الدخول: ٢١-٠٦-٢٠١٧.

مستغلة القبول العالمي لعملتها كاحتياط لعملات تلك الدول ولمبادلاتها الدولية، وأصبح كل العالم سوقاً للدولار.

ولهذه الميزة الفريدة فإن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك الأصول العينية والسلع والخدمات حول العالم^(١).

وزادت سيطرة الدولار وإدامة الطلب عليه كعملة عالمية نتيجة لتسعير الصفقات التجارية والتبادلية بالدولار كعقود البترول والمعادن وغيرها، واستخدامها في المدفوعات الآجلة العالمية^(٢).

هذا التغيير في النظام النقدي جعل الدولار عملة مركزية، وأعطاه هيمنة على الاقتصاد العالمي، حتى إن الولايات المتحدة قد تمنع الدول أحياناً من تخفيض قيمة عملاتها إلا بنسبة أقل من ١٠% لتستفيد تجارتها الخارجية^(٣).

وأصبح سعر الصرف وتقييم العملات المحلية بالعملات الأجنبية وسيلة من وسائل تبعية الدول وربط بعضها ببعض، تتحكم الدول الكبرى على الدول الفقيرة من خلالها؛ نظراً لأهمية سعر الصرف في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للدولة وخصوصاً البلدان النامية^(٤). وأصبح عنصرًا من عناصر الضغط السياسي والتبعية، ومسألة من المسائل السيادية^(٥)، وصار أداة من أدوات صناعة الأزمات للدول المستهدفة، كما حصل مع الليرة التركية في ٢٣/٥/٢٠١٨ حيث قامت بعض الجهات برفع سعر صرف الدولار الأمريكي

(١) السبھاني، عبد الجبار حمد عبید، الأزمة المالية المعاصرة في عيون طالب اقتصاد إسلامي.

(٢) ظبيان، معاوية (٢٠٠٨)، جذور الأزمة المالية الدولية ومكوناتها وأسبابها وأبعادها وطروحات مقترحة، (عمان:

ندوة بعنوان: الأزمة المالية والدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي)، ص ٢.

(٣) مقال منشور بعنوان: بریتون وودز، (الموسوعة الحرة: ٢٠١٧).

(٤) مقال منشور بعنوان: سعر الصرف، (الموسوعة الحرة: ٢٠١٧).

(٥) موسى آدم عيسى (١٩٨٥)، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، (مكة المكرمة:

المكرمة: جامعة أم القرى، رسالة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي)، ص ١٨٨، ١٨٧.

لأجل التأثير في الانتخابات^(١).

قد قامت الدول الكبرى المحتلة- المستعمرة- بوضع هذا النظام بحيث يمكن تحويل عملة الدول الصغرى إلى عملة الدول الكبرى التي تكون قابلة للتحويل إلى الذهب^(٢) حتى يتسنى لها التحكم عليها من خلال النظام الجديد. مثلاً يؤثر سعر الصرف على العملة المحلية انخفاضاً ببيع العملة المحلية وشراء العملة الأجنبية عند زيادة الطلب، حيث يزداد عرض العملة- طباعتها- وهذا قد يثير التضخم المحلي^(٣).

المطلب الرابع: إنشاء مؤسسات مالية مسيطرة على الدول

نتج من مؤتمر بريتون وودز هذه المؤسسات الدولية (البنك وصندوق النقد الدوليين والأمم المتحدة والاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة "غات") لهدف دعم التوجه العام السياسي والاقتصادي للاتفاقية المبرمة.

بناء على الاتفاقيات المبرمة في المؤتمر أسست الدول الأعضاء البنك وصندوق النقد الدوليين كمؤسسات تعمل في مجال النقد وأسند إليهما وظيفة التحكم والرقابة على البنوك المركزية والحكومات للدول الأعضاء علاوة على سيطرتهم على منافذ النقود^(٤). وأسند إلى البنك الدولي منح قروض دولية طويلة الأجل للدول ذات النمو المتدني، بينما يعمل الصندوق النقدي الدولي في توفير المساعدات قصيرة الأجل للدول الأعضاء الذين يواجهون عجزاً في ميزان المدفوعات^(٥).

وتم إقناع الدول المستهدفة بأخذ قروض ضخمة بفوائد متراكمة من البنك الدولي

(١) مقال بعنوان: تراجع الليرة التركية "المركزي" يتدخل وأردوغان يعد بإجراءات، (الجزيرة: ٢٠١٨).

(٢) خليفي عيسى (٢٠١١)، التغيرات في قيمة النقود: الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، (عمان: دار النفائس)، ط ١، ص ٣٤.

(٣) مقال منشور بعنوان: احتياطي النقد الأجنبي، (الموسوعة الحرة: ٢٠١٧).

(٤) برنامج وثائقي بعنوان: دور آل روشيلد في تشكيل النظام المالي العالمي الحالي عام ١٩٤٤.

(٥) مقال منشور بعنوان: بريتون وودز، (الموسوعة الحرة: ٢٠١٧).

وصندوق النقد الدولي ومن البنوك الأمريكية لتمويل مشاريعها. وبعدها يتم الاقتراض تسيطر المؤسسة المالية الدائنة والولايات المتحدة الأمريكية على تلك الدولة المدينة، ويصعب عليها سداد تلك الديون التي تثقل كاهلها^(١). وإن كانت هذه المؤسسات المالية دولية إلا أن الدول أكثر مساهمة تتحكم عليها وعلى قراراتها، ما يعتبر قيودًا قد تعيق المؤسسة الدولية من القيام بوظائفها بفاعلية. مثلاً رفضت إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترمب" ١٣ أكتوبر ٢٠١٧ زيادة رأسمال البنك الدولي في حين أن البنك يحتاج إلى هذه الزيادة الضرورية لتوسيع مهمته المتعلقة بمكافحة الفقر في العالم^(٢)، وهذه السياسة تعيق البنك من أداء الوظيفة الموكلة إليه. ومن خارج المؤتمر فإن من المؤسسات المالية التي تتحكم على الدول بنك التسويات الدولية الذي يعتبر مصرفًا للمصارف المركزية ويتمتع بثقة عالية بين هذه المصارف، بحيث يتدخل أحياناً كوسيط بين المصارف المركزية لتمكينها من إتمام صفقاتها المالية^(٣).

المطلب الخامس: فرض ضرائب غير مباشرة:

يتم استعباد الشعوب عبر فرض ضرائب غير مباشرة على المواطنين وشعوب العالم، وذلك عند تغطية العملة الوطنية بالديون؛ لأن طباعة العملة على أساس الديون يولد ضرائب غير مباشرة على الشعوب، في هذه الحالة تكون طباعة العملات عبارة عن ضريبة غير مباشرة على الشعوب؛ لأن الدولة تصدر سنداً حكومياً مغطاة بأوراق نقدية جديدة، والسند عبارة عن دين على الحكومة تسددها عن طريق فرض الضرائب على المواطنين. مثلاً بنك الاحتياط الفدرالي Federal Reserve Bank يطبع المال بدون غطاء الذهب، ثم يقرض الحكومة والبنوك التجارية وغيرها بفائدة، وهكذا يجني المال الوفير

(١) جون بركنز، الاغتيال الاقتصادي: اعترافات قرصان اقتصاد، ص ٨٦-٨٧.

(٢) <http://foreignpolicy.com/2017/10/13/trump-takes-aim-at-world-bank-over-china-loans/>

تأريخ الدخول: ١٨-١٠-٢٠١٧

(٣) مقال منشور بعنوان: بنك التسويات الدولية، (الجزيرة: ٢٠١٧).

دون أن يخضع لأية مساءلة، طباعة العملات أعظم وسيلة لسرقة أموال الشعوب واستعبادهم^(١).

ولهذا السبب فقد انخفض النمو المحتمل في البلدان المتقدمة والناشئة بسبب أعباء الديون الخاصة والعامة^(٢) والضرائب. وصار الدين العالمي أعلى من الناتج العالمي؛ فالناتج العالمي عام ٢٠٠٨ كان ٧٨.٤ تريليون دولار بينما الدين القومي الأمريكي وحده ٧٨.٨ تريليون دولار^(٣)، وقد يزداد الأمر في حالة الاستمرار على هذه الوتيرة حتى يستعصي سداد هذه الديون التي على كاهل الشعوب.

وأظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الديون العامة الحكومية من "٤.٣" تريليون دولار في عام "١٩٩٠" في مقابل "٨.٤" تريليون دولار في سنة "٢٠٠٣" ووصل هذا الرقم "٨.٩" تريليون دولار سنة "٢٠٠٧"، الآن صارت هذه الديون تشكل ٦٤% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعادل حجم هذه الديون ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية^(٤).

أظهرت تقديرات معهد التمويل الدولي أن الديون العالمية وصلت مستو قياسي بنحو ٢٣٣ تريليون دولار في العام ٢٠١٧ ما يعني أنها زادت بنحو ١٦ تريليون مقارنة بالعام ٢٠١٦، وأن ديون الحكومات تساوي ٦٣ تريليون، وهي على التوالي: الولايات المتحدة: ٢٠ تريليون وهي أكبر دولة مدينة في العالم، ثم اليابان: ١١ تريليون، ثم بريطانيا: ٨ تريليون، ثم فرنسا: ٥.٤ تريليون، ثم ألمانيا: ٥ تريليون، بينما وصلت ديون الشركات غير المالية ٦٨ تريليون دولار، وديون الأسر: ٤٤ تريليون دولار. ونصيب كل فرد في العالم من

(١) فيلم وثائقي بعنوان: البنوك كيف ظهرت وكيف تعمل ومن يتحكم بها.

(٢) مقال بعنوان: اعتلال الاقتصاد الحقيقي وظهور وضع شاذ، (الجزيرة: ٢٠١٦).

(٣) Peter Joseph (٢٠١١), *International monetary system—new economic slavery*, (published www.tubeid.co › Education).

(٤) مقالة بعنوان: خطورة الأزمة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، (مجلة الاقتصاد: ٢٠٠٩م).

إجمالي الديون العالمية ٣٠ ألف دولار في ضوء تقديرات الأمم المتحدة لعدد سكان العالم التي بلغت حوالي ٧.٦ مليارات نسمة.

ويصعب سداد الديون العالمية مع ارتفاع أسعار الفائدة؛ لأن مستوى الديون يتجاوز قيمة الناتج المحلي لأكبر مئة اقتصاد في العالم^(١).

(١) مقال بعنوان: ديون العالم تتخطى ٢٣٠ تريليون دولار والأسر مهددة، (الجزيرة: ٢٠١٨).

الخاتمة:

أولاً: النتائج

١. إن أهم أسباب اعتماد نظام الدولار الأمريكي هي مخرجات مؤتمر برتون وودز (Bretton Woods Agreement Forex Markets) وخاصة قرار ربط العملات بالدولار الأمريكي.
٢. إن أهم نتائج اعتماد نظام الدولار الأمريكي هو تفرد الدولار الأمريكي أداة للتسويات الدولية، وذلك لقوته ومكانته في الاحتياطات النقدية.
٣. العملات الورقية قد تعتبر قاعدة للعملات إذا استخدمت الاحتياطات الأجنبية في استقرار قيمة سعر الصرف، وأي إصدارات في ظل تلك القاعدة النقدية تمثل ضريبة غير مباشرة على المواطنين إلا إذا استندت إلى نشاط اقتصادي حقيقي، في حين أن أدوات التسويات الدولية قد تستخدم كوسيلة للتبعية الاقتصادية والسياسية.

ثانياً: التوصيات

١. إجراء مزيد من البحث عن العلاقة بين النقود الائتمانية والضرائب غير المباشرة.
٢. إجراء مزيد من البحث عن صناعات الأحداث المتعلقة بالنظام النقدي الدولي وأهدافهم.
٣. محاولة تبسيط المسائل الاقتصادية للعامة بغير استخدام لغة الرياضيات.

المصادر والمراجع

١. أليبر، روبرت ز (٢٠٠٩)، لعبة النقود الدولية، ترجمة: عماد عبد الرؤوف أبو طالب، (القاهرة: مكتبة مدبولي)، ط٥.
٢. بريتون وودز، (موقع الجزيرة: ١٩-١٢-٢٠١٧).
٣. تيشوري، عبد الرحمن (٢٠٠٥)، دور نظام النقد الدولي على الخلفية التاريخية للتخلف، (مجلة الحوار المتمدن، العدد: ١٤١٦).
٤. جون بركنز (٢٠١٢)، الاغتيال الاقتصادي: اعترافات قرصان اقتصاد، ترجمة ومراجعة: مصطفى الطناني وعاطف معتمد، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).
٥. الجارحي، معبد علي، الأزمة المالية العالمية والتمويل الإسلامي، بحث منشور على موقع:
http://www.emiratesislamicbank.ae/nr/eib/pdf/IntlCrisis_Ar.pdf
٦. جورج مارشال، (الموسوعة الحرة: ٢٤-١٢-٢٠١٧).
٧. خليفي عيسى (٢٠١١)، التغيرات في قيمة النقود: الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، (عمان: دار الفنائس)، ط١.
٨. خطورة الأزمة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، (مجلة الاقتصاد: ٥/٥/٢٠٠٩م).
٩. دافيد دريسكول (١٩٩٦)، ما هو صندوق النقد الدولي؟ القاهرة: الجامعة الأمريكية بالقاهرة، والكويت: جريدة الأولى الاقتصادي (الأعداد ١٤٣ - ١٤٦).
١٠. دولار أمريكي، (الموسوعة الحرة: ٢٨-٥-٢٠١٨).
١١. ديون العالم تتخطى ٢٣٠ تريليون دولار والأسر مهددة، (الجزيرة: ٢٠١٨/١/٧).

١٢. السباعي، أنور مُجدد أئمن (٢٠١٤)، الضوابط الاقتصادية للإصدار النقدي بين النظام الإسلامي والنظام الرأسمالي - دراسة مقارنة، (الخرطوم: جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، رسالة الماجستير).
١٣. السبھاني، عبد الجبار حمد عبید (٢٠٠٨)، مقال بعنوان: الأزمة المالية المعاصرة في عيون طالب اقتصاد إسلامي، منشور على موقع <http://al-sabhany.com/index.php/٢٠١٢-٠٨-٢١-٠١-٢٢-٥١>
١٤. سعر الصرف، (الموسوعة الحرة: ٢٦ - ٠٦ - ٢٠١٧).
١٥. رزق، ميراندا زغلول (٢٠٠٩)، النقود والبنوك، (القليوبية: جامعة بنها).
١٦. رفع الفائدة الأمريكية قد يثير اضطراباً بالأسواق، (موقع الجزيرة: ٢٠١٥/٥/٢٧).
١٧. طبيان، معاوية (٢٠٠٨)، جذور الأزمة المالية الدولية ومكوناتها وأسبابها وأبعادها وطروحات مقترحة، (عمان: ندوة بعنوان: الأزمة المالية والدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي).
١٨. العبيدي، عمر محمود (٢٠١٦)، النقود والبنوك، د.ن، د.ط، د.م.
١٩. عبابنة، عمر يوسف عبد الله (٢٠١٠)، النظم التمويلية والنقدية ودورها في الأزمة المالية المعاصرة "تقدير اقتصادي إسلامي"، بحث مقدم لمؤتمر: الأزمة الاقتصادية المعاصرة: أسبابها وتداعياتها وعلاجها، (الزرقاء: جامعة الزرقاء الخاصة).
٢٠. عمران ن. حسين (٢٠٠٧)، الدينار الذهبي والدرهم الفضي: الإسلام ومستقبل النقود، (نشر مسجد الجامعة مدينة سان فرناندو).
٢١. فيلم وثائقي على القناة الروسية (تي آر) بعنوان: دور آل روشيلد في تشكل النظام المالي العالمي الحالي عام ١٩٤٤.
٢٢. فيلم وثائقي بعنوان: البنوك كيف ظهرت وكيف تعمل ومن يتحكم بها، على الرابط: <http://www.theamericandreamfilm.com/>

-
٢٣. المجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة، (د/٧/٢ - ١٤٠٦/٣ القرار السادس حول العملة الورقية).
٢٤. مُجَّد شريف بشير (٢٠٠٤)، مقال منشور بعنوان: أثر انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي.
٢٥. مُجَّد طارق (٢٠٠٩)، مقال بعنوان: كيف اعتلى الدولار عرش العملات، (الجزيرة).
٢٦. مصطفى، أحمد فريد، وحسن، سهير مُجَّد السيد (٢٠٠٠)، النقود والتوازن الاقتصادي، (القاهرة: الجامعة الإسكندرية).
٢٧. موسى آدم عيسى (١٩٨٥)، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، رسالة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي).
٢٨. المركزي اللبناني: الاحتياطات الأجنبية تكفي لاستقرار الليرة، (موقع الجزيرة: ٢٠١٧/١٠/٢٥).
٢٩. النشيمي، عجيل جاسم (١٩٨٧)، تغير قيمة العملة في الفقه الإسلامي، (الكويت: جريدة القبس الكويتية، في ٢٧ / ١٠ / ١٩٨٧م)، العدد ٥٥٥٢.
٣٠. النقود في الفكر الإسلامي، (منتدى التمويل الإسلامي، ٢٠-١٠-٢٠١٦).
٣١. مقال منشور بعنوان: بريتون وودز، (الموسوعة الحرة: ١٩ - ٠٦ - ٢٠١٧).
٣٢. مقال منشور على موقع: منتدى التمويل الإسلامي، [http://islamfin.go-](http://islamfin.go-forum.net/t٣٢-topic) forum.net/t٣٢-topic تأريخ الدخول: ٢٥-٠٧-٢٠١٦.
٣٣. الخزانة الأمريكية تكشف أكبر حامي سنداها، مقال منشور: بتاريخ: <https://ar.rt.com/hnh>، على: ١٧.٠٥.٢٠١٦.
٣٤. [read:https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm](https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm) خ الدخول: ٢١-٠٦-٢٠١٧.
-

٣٥. مقال بعنوان: تراجع الليرة التركية "المركزي" يتدخل وأردوغان يعد بإجراءات، (الجزيرة: ٢٣-٥-٢٠١٨).
٣٦. مقال منشور بعنوان: احتياطي النقد الأجنبي، (الموسوعة الحرة: ١٢-١٣-٢٠١٧).
٣٧. <http://foreignpolicy.com/2017/10/13/trump-takes-aim-at-world-bank-over-china-loans/> تأريخ الدخول: ١٨-١٠-٢٠١٧.
٣٨. مقال منشور بعنوان: بنك التسويات الدولية، (الجزيرة: ٢٦-٠٦-٢٠١٧).
٣٩. مقال بعنوان: اعتلال الاقتصاد الحقيقي وظهور وضع شاذ، (الجزيرة: ٢٠١٦/٢/٨).
٤٠. Jay Pocklington (٢٠١٠), Implications of the Dollar as the World Reserve Currency.
٤١. Kenneth N. Matziorinis (٢٠٠٦), A Brief History of the International Monetary System, (Montreal: McGill University).
٤٢. McKinnon, Ronald (٢٠٠٩), "U.S. Current Account Deficits and the Dollar Standard's Sustainability: *A Monetary Approach*". en Helleiner, R. Kirshner, J. (eds.), The Future of the Dollar. (Cornell University Press).
٤٣. Song Hongbing (٢٠٠٧), *Currency Wars (货币战)*, Changjiang Literature Press.
٤٤. Peter Joseph (٢٠١١), Documentary titled: International monetary system -*new economic slavery*, published on: www.tubeid.co > Education).
٤٥. Investopedia financial education website, International Reserves, New York City, on: <https://www.investopedia.com/terms/i/international-reserves.asp>
٤٦. International Reserves <https://www.investopedia.com/terms/i/international-reserves.asp>